

Distr.: General
5 July 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون

البند ١٠٩ (ب) من القائمة الأولية*

مسائل السياسات القطاعية: التعاون في ميدان التنمية الصناعية

تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا

(١٩٩٣-٢٠٠٢)

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٢-١ أولاً - مقدمة
٢	٣٢-٣ ثانياً - اتجاهات التنمية الاقتصادية والصناعية في أفريقيا
٢	٩-٣ ألف - استعراض الحالة الاقتصادية والصناعية الراهنة
٣	٣٢-١٠ باء - التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية الاقتصادية والصناعية
٨	٧٢-٣٣ ثالثاً - برامج دعم تنفيذ عقد التنمية الصناعية في أفريقيا
٨	٤٧-٣٣ ألف - الأنشطة البرنامجية للجنة الاقتصادية لأفريقيا
١٢	٧٢-٤٨ باء - الأنشطة البرنامجية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
١٦	٧٩-٧٣ رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

* A/56/50.

أولا - مقدمة

العالم بعد الولايات المتحدة التي بلغ معدل نموها ٥ في المائة والمنطقة الأوروبية التي بلغت نسبته فيها ٣,٤ في المائة. وسجلت البلدان النامية كمجموعة معدل نمو بلغ ٥,٦ في المائة في عام ٢٠٠٠، بالمقارنة بـ ٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٩.

٤ - وكان السبب الرئيسي في هذا التوسع النمو في حصيلة صادرات البلدان المصدرة للنفط في المنطقة نتيجة لارتفاع أسعار النفط إلى أكثر من ٢٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة للبرميل الواحد، منذ منتصف عام ١٩٩٩. وقد أسهم في تحسن أداء النمو في أفريقيا في عام ٢٠٠٠ أيضا بعض سياسات الاقتصاد الكلي والبيئة الاقتصادية المحلية الموازية، وما صاحبها من أحوال جوية طيبة. وزاد حجم الصادرات الأفريقية، في المتوسط، بنسبة ٤,٧ في المائة، من ١,٧ في المائة في عام ١٩٩٩. كذلك فإن معدل صادرات البلدان غير المصدرة للنفط زاد زيادة طفيفة عما كان عليه في عام ١٩٩٩.

٥ - وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا إلى ١٠ بلايين من الدولارات في عام ١٩٩٩، من ٨ بلايين من الدولارات في عام ١٩٩٨، وذلك تمشيا مع تسارع النمو الاقتصادي. بيد أن استثمار الشركات عبر الوطنية في أفريقيا لا يزال يشكل ١,٣ في المائة فقط من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم و ٥ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع البلدان النامية. وتركز حوالي ٧٠ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا في عام ١٩٩٩ في خمسة بلدان (أنغولا وجنوب أفريقيا ومصر والمغرب ونيجيريا).

٦ - وزاد مجموع تدفقات الموارد الخارجية إلى أفريقيا من ١٦ بليون دولار في عام ١٩٩٨ إلى ٢٢ بليون دولار في عام

١ - في الدورة الرابعة والخمسين، في القرار ٢٠٣/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أحاطت الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٢) (A/54/320)، الذي تضمن معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل التحالف من أجل تصنيع أفريقيا ودعا، في جملة أمور، المجتمع الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والمؤسسات الإقليمية الأخرى ذات الصلة إلى دعم تنفيذ البرنامج المذكور أعلاه. وطلبت الجمعية، في جملة أمور، إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السادسة والخمسين تقريرا عن تنفيذ القرار.

٢ - ولذا فإن هذا التقرير للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٠٣/٥٤ يستعرض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا وخطة عمل التحالف من أجل تصنيع أفريقيا. وبالإضافة إلى المقدمة، يتألف التقرير من ثلاثة أجزاء رئيسية. الفرع الثاني يفحص اتجاهات التنمية الاقتصادية والصناعية في أفريقيا فضلا عن القيود التي تعترض عملية التصنيع في القارة. ويستعرض الفرع الثالث الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في إطار تنفيذ العقد الثاني وخطة العمل، في حين يقدم الفرع الرابع النتائج والتوصيات المتعلقة بالعمل المقبل.

ثانيا - اتجاهات التنمية الاقتصادية والصناعية في أفريقيا

ألف - استعراض الحالة الاقتصادية والصناعية الراهنة

٣ - كان الأداء الاقتصادي في أفريقيا في عام ٢٠٠٠ متواضعا بمقارنته بالمناطق الأخرى في العالم. وكان معدل النمو في أفريقيا، الذي بلغ ٣,٢ في المائة، هو الثالث في

٩ - وفي البلدان الغنية بالمعادن، أضررت الصناعة من انخفاض أسعار السلع الأساسية لصادرات البلدان، مما فرض قيوداً على واردات المواد الخام وقطع الغيار والآلات الجديدة اللازمة للاستثمار. كما أدى انخفاض إيرادات السلع الأساسية الزراعية والمنافسة من الواردات الرخيصة، بجانب كل هذه الأسباب، إلى خفض أداء القطاع الصناعي بصورة جذرية.

باء - التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية الاقتصادية والصناعية

مستويات الفقر الموهنة

١٠ - يمثل ارتفاع معدل انتشار الفقر واحداً من أكثر التحديات التي تواجهها التنمية الاقتصادية في أفريقيا توأصلاً. وقد زادت معدلات الفقر إبان التسعينات، مما يؤكد أن الاعتبارات الاجتماعية لم تؤخذ بعين الاعتبار الكامل أثناء إعداد خطط الإصلاح الاقتصادي الكلي. فقد انخفض نصيب الفرد من الدخل في أفريقيا من ٧٤٩ دولاراً في عام ١٩٨٠ إلى ٦٨٨ دولاراً في عام ١٩٩٨، ومن المتوقع أن يزداد الفقر على مدى الأعوام العشرة المقبلة. ويتضح هذا من الاتجاهات في النمو الاقتصادي في سائر أرجاء المنطقة، فإذا أريد خفض الفقر بنسبة النصف قبل حلول عام ٢٠١٥، ينبغي أن ينمو الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٥ في المائة، في حين أن متوسط معدل النمو في التسعينات لم يتعد ٢,١ في المائة فحسب.

١١ - ويعني التحدي الذي يمثلته خفض الفقر في أفريقيا بنسبة ٥٠ في المائة قبل حلول عام ٢٠١٥ (انظر الجدول أدناه) ما يلي:

(أ) ينبغي أن ينخفض الفقر بمعدل سنوي قدره ٤,٥ في المائة؛

١٩٩٩. وبلغت قيمة الموارد التي عثت عن طريق الاقتراض ٨,٤ بليون دولار، بزيادة قدرها ٤٥ في المائة عن معدلها في عام ١٩٩٨. وهذه الزيادة بلغ مجموع حجم الديون ٣٥٩ بليون دولار في عام ١٩٩٩، مما أسفر عن دين بنسبة ٦٥ في المائة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وزادت خدمة الديون من ٣٥,٧ بليون دولار إلى ٣٩,٤ بليون دولار في ١٩٩٩ وزادت نسبة خدمة الديون إلى الصادرات فبلغت ٣٠ في المائة.

٧ - وأنهى القطاع الصناعي عام ١٩٩٩ بانخفاض في مستواه عما كان عليه في عام ١٩٩٨؛ فقد حقق نمواً قدره ٢,٨ في المائة، الأمر الذي لا يشير الدهشة، لأن القطاع الصناعي في كثير من البلدان الأفريقية اعتمد بصورة مباشرة وغير مباشرة على القطاع الزراعي. وهذا الاعتماد المباشر ينشأ عن توافر المواد الخام الزراعية اللازمة لتجهيز الصناعي، ويعتبر ذا أهمية خاصة في صناعتي المنسوجات والأغذية، اللتين تشكلان الميدانين الغالبين على النشاط الصناعي في أفريقيا.

٨ - وانخفض نصيب القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، الذي كان ١٣,٤ في المائة عام ١٩٩٠، إلى ١٢,٨ في المائة في عام ١٩٩٧ وظل ثابتاً في عام ١٩٩٨. ويبين هذا الرقم أن مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا أقل منها في أمريكا اللاتينية وجنوب وشرقي آسيا، حيث بلغت مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، في عام ١٩٩٨، ٢٣ في المائة و ٢٩,٣ في المائة على التوالي. وإضافة إلى ذلك، كان النمو الكلي للقيمة المضافة للصناعة التحويلية خلال التسعينات سلبياً في جميع المناطق دون الإقليمية، عدا شمال أفريقيا. وعلى الرغم من أهمية التنمية الصناعية بالنسبة لتنمية الاقتصادات الأفريقية، فإنها تواجه معوقات من البيئتين الخارجية والمحلية معاً.

- (ب) سيكون من الضروري أن يبلغ معدل النمو السنوي في الدخل الفردي ما بين ٤,٥ في المائة و ٤,٩ في المائة؛
- (ج) ينبغي أن تبلغ نسبة الاستثمارات في الناتج المحلي الإجمالي ٤٤ في المائة؛
- (د) ينبغي أن يزيد النمو الكلي للناتج المحلي الإجمالي إلى ٧,٧ في المائة سنويا؛
- (هـ) ينبغي أن يغطي متوسط المدخرات النقص البالغ ٣٠ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي للحفاظ على المستوى المطلوب من الاستثمارات؛
- (و) سيتطلب الأمر سد فجوة تمويلية تبلغ ١٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتغطية النقص الناجم عن انخفاض المدخرات المحلية وتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية.
- ١٢ - وثمة عوامل مساعدة إضافية على ارتفاع معدل الفقر تكمن في النقائص الهيكلية المختلفة التي تميز الاقتصادات المتخلفة النمو: وهي ضعف القطاع الخاص، وسوء الإدارة، وانخفاض معدلات الادخار، وضعف النظم المالية، والاستثمار المحدود في البنية التحتية، وضعف الروابط بين الزراعة والصناعة وما شاكل ذلك. ويضاف إلى هذا كارثة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب التي تهدد بمحو أية مكاسب اجتماعية تتحقق بالرغم من ترسخ بذور الفقر، مثل انخفاض معدلات وفيات الرضع والأمهات، وارتفاع مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة، وما إلى ذلك.

معدلات النمو والاستثمار المطلوب تحقيقها لخفض الفقر بنسبة النصف في أفريقيا بحلول

عام ٢٠١٥

المنطقة دون الفرعية	معدل النمو المطلوب في الناتج المحلي الإجمالي		
	معدل الاستثمار الإضافي المطلوب كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	معدل الاستثمار المطلوب	معدل النمو المطلوب في الناتج المحلي الإجمالي
	(النسبة المئوية)		
الشمال	٢٤,٢	٢١,٣	٥,٦٠
الغرب	١٨,٩	٣٦,٥	٧,٦١
الوسط	٢٨,٩	٤٨,٩	٦,٧٠
الشرق	٣٠,٩	٤٥,٥	٨,١٢
الجنوب	٢٠,٢	٣٧,٨	٦,٢٠
أفريقيا (المتوسط)	٢٠,٥	٣٣,٠	٦,٧٩
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٢٢,٦	٤٠,٠	٧,١٦

١٦ - وقد سلم برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا، بصورة محددة، بأن إحدى العوائق الرئيسية التي جابهتها البلدان الأفريقية إبان العقد الأول تمثلت في صعوبة تعبئة التمويل المطلوب، الذي لم يتحقق على صعيد الواقع. ومن هنا فإن برنامج العقد الثاني شدد بوجه خاص على جوانب التمويل المطلوبة لضمان تحقيق قدر يسير من النجاح. وفيما يتعلق بتعبئة الموارد، لاحظ البرنامج على عملي أنه سيكون من الصعوبة بمكان على أفريقيا أن تعتمد على مواردها فحسب، لا سيما بالنظر إلى عبء الديون الباهظة، وأوجه العجز في الميزانية، وضعف المدخرات المحلية في جميع البلدان الأفريقية تقريبا. وهكذا افترض البرنامج ضمنا أن من الضروري توفر المساعدة الأجنبية والاستثمار الأجنبي من أجل تمويل تنفيذه.

١٧ - والحكومات الأفريقية مستعدة لبدء تنفيذ إصلاحات، في النظام المالي، واستحداث تدابير في السياسة من أجل تنمية قطاع مالي دينامي بغية معالجة هذا النقص. ومع ذلك، فإن البنية الأساسية المالية، فضلا عن الأدوات المالية المتاحة في عدد من البلدان الأفريقية، تتسم بدرجة قصوى من الضعف وعدم القدرة على القيام بكفاءة بتعبئة وتخصيص الموارد المالية للتنمية الاقتصادية. ويلزم توجيه جهود إضافية نحو توعية العاملين في المصارف عن طريق تدريب المديرين الماليين، والمحاسبين، ومراجعي الحسابات، والمنظمين، والعاملين في المصارف المركزية.

التكنولوجيات البالية

١٨ - لا تزال تغلب على الصناعات في أفريقيا مستويات منخفضة من التكنولوجيا والمهارات واستخدام القدرات، في الوقت الذي يبدو فيه أن ثمة مجالا محدودا للأخذ بنظم الصناعة التحويلية التي تستند إلى الحاسوب، أو للأخذ بنظم الإنتاج الناشئة القائمة على كثافة المعرفة. ويقترن هذا

١٣ - ولا يمكن تحقيق مثل هذه المعدلات العالية للنمو إلا إذا بذلت الجهود لتتوسع قاعدة إنتاج الاقتصادات الأفريقية، ولا سيما توسيع نطاق الصناعة التحويلية وغيرها من الأنشطة الصناعية. وقد بينت الدراسات التجريبية أن تحقيق نمو بنسبة ١ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي يتطلب تحقيق نمو تزيد نسبته على ١ في المائة في القيمة المضافة للصناعة التحويلية. ولذا فإذا أريد للاقتصادات الأفريقية أن تنمو بسرعة، سيقضي ذلك نمو القطاع الصناعي بمعدل أسرع لتحقيق آثار جانبية تنعكس على القطاعات الأخرى في الاقتصاد. بيد أن هذه الزيادة المقابلة في القيمة المضافة للصناعة التحويلية تتطلب بيئة مواتية اقتصاديا، تصحبها البنية الأساسية الداعمة اللازمة للإقلال إلى أدنى حد من تكاليف المعاملات، وهي عقبة رئيسية تحول دون ارتفاع معدل النمو في القطاع الصناعي في أفريقيا.

الموارد المالية والاستثمارية المحدودة

١٤ - ليس من قبيل المغالاة أن نؤكد أن توافر الحد الأدنى اللازم من موارد الاستثمار المحلية والخارجية للقطاع الصناعي أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية القابلة للاستمرار في الأجل الطويل في أفريقيا، بالنظر إلى الأهداف الإنمائية الدولية المذكورة أعلاه.

١٥ - وبالرغم من الجهود التي يبذلها كثير من البلدان الأفريقية لانتهاج سياسات ترمي إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي، فإن استجابة المجتمع الدولي مثبتة للهمة بدرجة بالغة. ويؤكد هذا الاتجاه الباعث على القلق الحاجة إلى اتخاذ خطوات حاسمة وموثوقة ومستدامة صوب إنشاء بيئة تمكن من اجتذاب الاستثمار الأجنبي وتعبئة رأس المال الخاص المحلي، حيثما أمكن ذلك. وبالنسبة للوقت الراهن، لا تزال أفريقيا تقف على هامش الاقتصاد العالمي والاستثمارات العالمية.

لتركيب تكنولوجيات حديثة للمعلومات والاتصال. ومن هنا نرى أنه برغم أن هذه التكنولوجيات يمكن أن تخفض تكاليف الاتصالات بدرجة كبيرة فإن الشركات الأفريقية غير قادرة على الأخذ بها. وواقع الأمر أن قطاع الاتصالات في أفريقيا تتميزه الخدمات ذات النوعية الهزيلة، وضعف إمكانية الحصول على التكنولوجيات، وارتفاع تكاليف التشغيل.

٢٢ - وإضافة إلى ذلك، فإن إمكانية الحصول على المعلومات واستخدام أدوات الاتصال في أفريقيا ظلت أساسا، حتى الآونة الأخيرة، في أيدي الاحتكارات التابعة للدولة. بيد أن الاتجاه الحالي صوب تحرير خدمات الاتصال يشكل تحسنا ملموسا يمكن أن يؤثر في توافر وتنوع قنوات المعلومات والاتصالات. ويكمن التحدي في توفير فرصة الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصال من أجل تحسين مستوى الكفاءة في الشركات عن طريق شبكات المعلومات التي توفر معلومات حديثة عن الأسواق والتكنولوجيات.

٢٣ - وعلى الرغم من بروز اتجاهات مشجعة في السنوات القلائل الأخيرة، فإن التفاوتات بين مستويات التنمية في أفريقيا وباقي بلدان العالم في مجال هذه التكنولوجيات تبدو أوسع منها عند استخدام مقاييس تقليدية للتنمية. ذلك أن نسبة أجهزة التلفزيون الموجودة في القارة لا تزيد على ٢,٥ في المائة من مجموع أجهزة التلفزيون في العالم، ولا تزال الكثافة التلفزيونية العامة بنسبة ١ لكل ٢٠٠ من السكان فقط، ويقل معدل انتشار الحاسوب عن ٣ لكل ١٠٠٠ شخص، ولا يتاح إلا لشخص واحد في كل ١٥٠٠ الوصول إلى الإنترنت، بالمقارنة بمتوسط عالمي يبلغ واحدا في كل أربعين شخصا. ويتعين أن تبذل الحكومات جهودا متضافرة لتحسين تكنولوجيات الاتصالات وإمكانية الحصول

بالاعتماد بشدة على صادرات السلع الأساسية (التي تشكل حوالي ٨٠ في المائة من مجموع حصيللة الصادرات)، مما يعكس انخفاض مستويات تنمية الموارد البشرية والقدرات التكنولوجية المحدودة، الأمر الذي يشكل عائقا رئيسيا أمام التوسع الصناعي.

١٩ - ولذلك فإن زيادة الإنتاجية شرط لا غنى عنه لضمان ارتفاع الدخل، فضلا عن تيسير التنمية الصناعية الريفية. ومن هنا فإن نجاح أو فشل نضال أفريقيا من أجل تحقيق تحول اقتصادي سريع سيتوقف على مدى فعالية ربط التنمية الصناعية بالتنمية الزراعية سواء عن طريق زيادة القيمة المضافة للصناعة التحويلية أو زيادة الإنتاجية و/أو المنافسة لتحسين مستويات العمالة العامة.

غياب تكنولوجيا المعلومات والاتصال فعليا

٢٠ - ما برح ظهور وترابط تكنولوجيات المعلومات والاتصال يشكل محور العولمة الاجتماعية والاقتصادية. ويتألف قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال من مجموعة من الصناعات وأنشطة الخدمات التي تشمل التوريد بشبكة الإنترنت، وخدمات ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وخدمات وتكنولوجيا المعلومات، ووسائط الإعلام والإذاعة بالراديو، والمكتبات ومراكز الوثائق، والإمداد بالمعلومات التجارية وغيرها من الأنشطة ذات الصلة.

٢١ - وقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات والاتصال ثورة في العمليات التجارية من خلال السرعة الكبيرة في نقل المعلومات، بتكلفة منخفضة نسبيا. وسوف يتوقف تحسين قدرة القطاع الخاص الأفريقي على المنافسة، بصورة متزايدة، على مدى سرعة أخذه بهذه التكنولوجيات. على أنه نظرا لأن منظمي المشاريع الأفارقة يديرون صناعات أو مشاريع صغيرة ومتوسطة، فليس في مقدورهم سداد التكلفة المرتفعة نسبيا

٢٦ - وأما الأهداف الخاصة لتنمية الموارد البشرية فتتمثل في إنشاء إطار للأعمال الحرة يمكن أن يحدد وتيرة التصنيع ويوفر القدرات الحيوية اللازمة للبحث والتطوير وللوظائف الإدارية والعلمية والتكنولوجية والتقنية والمتعلقة بالتخطيط التي يعتمد عليها القطاع الصناعي. ولذلك فإن التحدي في مجال وضع السياسات يكمن في تحديد القطاعات الاستراتيجية التي تستدعي استثمارات في رأس المال البشري في الأجل الطويل. كما يقتضي تطوير قاعدة رأس المال البشري أيضا استثمارات عامة إضافية توجه، على سبيل المثال، إلى تخفيض تكلفة التعليم العالي على مستوى الأسرة المعيشية أو السعي لتحقيق معدلات التحاق أعلى في برامج التعليم الأساسي. وبالمثل، ينبغي بذل جهود خاصة لتحسين فرص حصول الفتيات على التعليم.

البنية الأساسية المادية والمؤسسية

٢٧ - ثمة حاجة إلى إنشاء بعض المؤسسات التي لا غنى عنها لدعم تنمية القطاع الخاص. وينبغي إنشاء القدرات المؤسسية وتعزيزها في مجالات مثل الخدمات المتعلقة بتوسيع نطاق البنية الأساسية المالية، ودعم المؤسسات في مجال البحث والتطوير، والمنظمات الوطنية الجامعة مثل منظمات تطوير الصناعات الصغيرة والمنظمات التي تزود أصحاب المشاريع بخدمات ميسرة. وثمة حاجة أيضا إلى إنشاء قدرات مؤسسية لإقامة صلات مع الحكومات تعزيزا لتنسيق السياسات العامة باستخدام آليات مثل مجالس تطوير المؤسسات الصغيرة الحجم والجمعيات الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومنتديات لإجراء الحوار بين جمعيات الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية والحكومات.

٢٨ - فضلا عن ذلك، تعد البنية المادية في الاقتصاد العالمي الحديث عنصرا لازما لفعالية التدفقات التجارية المحلية

على تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل إيجاد التحسينات المطلوبة في أداء الشركات.

ضعف قاعدة الموارد البشرية في أفريقيا

٢٤ - تولي العولمة أهمية كبيرة للقدررة العلمية والتكنولوجية على الإبداع والتكيف وزيادة الإنتاجية والمنافسة. ويقوم النمو في الاقتصاد الذي تدفع خطاه المعرفة على قوة عمل متمتعة بالعافية والمعارف والمهارات. وعلى الرغم من التقدم المحرز في التعليم والصحة في أفريقيا إبان نصف القرن المنصرم، فمن المسلم به على نطاق واسع أن حجم رأس المال البشري ونوعيته كليهما قاصران إلى حد كبير عن التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين.

٢٥ - يكمن الهدف العام من تنمية الموارد البشرية لأغراض التصنيع في تقليل درجة الاعتماد المفرط على التقنيين والعلميين الذين يُستقدمون من الخارج وفي القيام، في الوقت نفسه، بتوفير القدرات في مجال الأعمال الحرة والمهارات الإدارية والهندسية والتقنية والتنفيذية الرفيعة المستوى. ويؤمل، في أفضل الحالات، أن يؤدي ذلك إلى حدوث تحسينات كبيرة في القدرة على التنافس من حيث بلوغ مستويات إنتاجية أعلى ومنتجات ذات نوعية أفضل وزيادة الإنتاج والمبيعات (محليا ودوليا على حد سواء) وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق. ويتمثل الهدف النهائي في التخلص من الاعتماد السلعي والسعي لبلوغ مستويات تكنولوجية أكثر تطورا في مجال التصنيع. ويقتضي ذلك أن يكون رأس المال البشري اللازم قادرا على تحويل الموارد الطبيعية المتاحة على نحو يحقق أقصى قدر من القيمة المضافة. وتروم تنمية الموارد البشرية لأغراض التصنيع تيسير التوافق بين العرض والطلب على الموارد البشرية في شتى مستويات الاقتصاد وفي نطاق العمليات الإنتاجية القطاعية.

٣١ - وما فتئت حقوق الملكية المضمونة والثابتة تمثل عناصر رئيسية في تحقيق النمو الاقتصادي في العصر الحديث. وقلما يبادر أصحاب المشاريع إلى مراكمة الأصول وإلى الابتكار ما لم يتحكموا في عائدات الأصول التي ينتجها أو يطورونها. وإضافة إلى ذلك، تفشل الأسواق حينما يتبع المشاركون فيها ممارسات تتسم بالاحتيال أو تكون ضارة بالتنافس.

٣٢ - ويتمثل أكبر التحديات فيما يتعلق بوضع القواعد التنظيمية في تحقيق الاستقلال السياسي وسن قوانين تكفل المساءلة. وينبغي تعيين المكلفين بالتنظيم وفق معايير مهنية لا سياسية وتوفير حماية رسمية لهم من الفصل التعسفي من وظائفهم. وتقتضي المساءلة كفاءة الشفافية في اتخاذ القرارات في الهيئة المكلفة بالتنظيم. فضلا عن وجود قواعد إجرائية واضحة وموحدة.

ثالثا - برامج دعم تنفيذ عقد التنمية الصناعية في أفريقيا

ألف - الأنشطة البرنامجية للجنة الاقتصادية لأفريقيا

٣٣ - يركز برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الداعم لتنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٢) وللفترة قيد الاستعراض على دعومات النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة الثلاث أي: قطاع عام فعال وكفاء وقطاع خاص فتي يقوم بمهامه على الوجه السليم، ومشاركة شعبية قوية تأتي في أغلب الأحيان من منظمات المجتمع المدني. وتعزيز القدرات الإدارية والمؤسسية في هذه القطاعات عنصر أساسي لتعزيز دورها، منفردة ومجمعة، في التنمية.

٣٤ - ولذا فمن المسلم به الآن في جميع المحافل وعلى كافة المستويات أن تنمية القطاع الخاص، لا سيما التصنيع، عنصر

والخارجية على حد سواء، وتحسين مستوى الإنتاجية في الإنتاج، والتجهيز والتسويق وتحقيق التكامل في الميدان الاقتصادي الوطني ودون الإقليمي والإقليمي. وإذا أحسن تخطيط نظم البنية الأساسية ووضعت أهدافها بعناية وحددت أسعارها وتم تشغيلها بكفاءة وصيانتها على النحو الواجب، فسيكون لها دور هام في تيسير الأنشطة الاقتصادية وزيادة فرص الإنتاج وتوسيع نطاق توزيع الفرص الاقتصادية بطريقة عادلة، وتقليل ضغوط الهجرة الريفية إلى الحواضر وتخفيف الضغوط على البيئة إلى أقصى حد وخفض الفقر. وقد أوضحت دراسات عديدة أن البنى الأساسية الكفؤة تعزز القدرة الوطنية على التنافس في الاقتصاد العالمي.

المؤسسات الديمقراطية والحكم الرشيد

٢٩ - يكمن التحدي في مجال الحكم الرشيد في إنشاء نظام ديمقراطي قويم يقوم على الفصل بين الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتطوير نظام العدالة، ووضع سياسات تكفل سلامة جميع المواطنين وأمنهم وإدارة الشؤون العامة على نحو سليم. وينبغي أن يقاس الحكم الرشيد، في مضمارة إدارة دفة الشؤون العامة، بمعيار الشفافية في استخدام الموارد العامة، وتوخي الإنصاف في توزيع الثروات الوطنية، والتحلي بالمسؤولية المالية في جميع المستويات، واستخدام الموارد البشرية استخداما سليما واتباع استراتيجية فعالة لمكافحة الفساد.

٣٠ - ولجعل إدارة الموارد العامة أكثر شفافية، ينبغي أن يكون المديرين والمسؤولون التنفيذيون في الإدارة العامة قادرين على تطوير إدارة شؤون البلد العامة واستباق التطورات والقيام بعمليات الرصد والتنظيم وتحمل المسؤولية في هذا المجال. ولتحقيق ذلك، فإن الاتجاه الحالي يتمثل في توخي اللامركزية والليبرالية والخصخصة وإشراك أصحاب المصلحة.

تسهم في تنويع اقتصاد المنطقة، مع إيلاء اهتمام خاص للتنمية الصناعية، بإعداد دراستين رئيسيتين هما: (أ) استعراض نقدي لخدمات الدعم الحالية الرامية إلى تحسين قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا على التنافس على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛ و (ب) إطار استراتيجي لإعداد وتقديم خدمات الدعم لتعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا على التنافس على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

٣٨ - وتستقصي الدراستان طبيعة خدمات الدعم المتاحة في الوقت الراهن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا وتبينان ما يشوبها من أوجه القصور، وتقدمان إطارا استراتيجيا لإعداد وتقديم خدمات الدعم الرامية إلى تعزيز القدرة على التنافس في الأسواق الإقليمية والعالمية. وقدمت الوثيقتان إلى اجتماع عقده فريق خبراء مخصص في موريشيوس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ووضع الاجتماع توصيات قيّمة بشأن تحسين البيئة التنظيمية وبيئة السياسات التي تعمل فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا وتيسير حصول هذه المؤسسات على القروض وتحسين البنية الأساسية للنقل والاتصالات لتعزيز الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتقوية قدرتها على التنافس. وأوصى الاجتماع بتنمية الموارد البشرية وتطوير المؤسسات التي تقدم خدمات الدعم وإنماء التكنولوجيات المناسبة لضبط الجودة والأسواق اللازمة لهذه المؤسسات.

٣٩ - وقد كرست أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قدرا كبيرا من الجهود لوضع برامج تتيح للمتعاملين في القطاع الرسمي وغير الرسمي الاستفادة من المشاريع المالية التي تمكنهم من الحصول على الموارد اللازمة للقيام بعملياتهم. وعلى سبيل المثال، تم تحليل القروض المقدمة إلى المشاريع الصغرى في دراسة أجريت بغية تحسين فرص حصول المتعاملين في

أساسي في تحويل اقتصاد أفريقيا وفي تحقيق الأهداف الاجتماعية المهمة مثل بلوغ معدلات أعلى من العمالة تحقق قدرا أكبر من الإنتاج، والمساواة في الدخل وتطوير القدرات الإنتاجية لدى النساء والقيام، بالاقتران مع التنمية الزراعية، بكبح تدفق الهجرة من الأرياف إلى الحواضر وتخفيف الضغوط على المراكز الحضرية. بيد أن الدولة لها دور هام في تهيئة الظروف اللازمة لتنمية القطاع الخاص وإشراكه في اتخاذ القرارات.

٣٥ - ويتضمن هذا الدور وضع إطار حافز وتحديد القطاعات المراد تطويرها، وترغيب المتعاملين على الصعيد المحلي، وإزالة العقبات المحتملة، وإنشاء البنى الأساسية اللازمة، وتحسين صورة البلد حتى يكون أكثر اجتذابا للشركاء الأجانب. وبوسع منظمات المجتمع المدني أيضا أن تضطلع بدور هام في عملية التنمية بتقديم شتى ضروب الدعم للمؤسسات الصغيرة الحجم والصغرى في مجال التمويل والتدريب والمعلومات.

قدرة القطاع الخاص على التنافس والتمويل

٣٦ - عملا على مساعدة البلدان الأفريقية الأعضاء فيما تبذله من جهود لبناء القدرات في مجال الإدارة والأعمال التجارية والتكنولوجيا بغية تطوير القطاع الخاص في سياق العولمة، أعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عددا من المنشورات التقنية لتعميمها على واضعي السياسات ومتخذي القرارات، ونظمت حلقات عمل واجتماعات لأفرقة الخبراء المخصصة أتاحت فرصا للمؤسسات المهتمة ولفرادى الخبراء لمناقشة ما اكتسبوه من تجارب في عملية التصنيع وتبادل هذه التجارب.

٣٧ - وقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالفعل، من أجل تعزيز قدرة الاقتصادات الأفريقية على التنافس، بوسائل من أبرزها اتخاذ مبادرات في مجال السياسة العامة وإجراءات

ورغم الجهود التي بذلت من أجل التوسع في المشاريع ذات الملكية المحلية، فقد كان من الملحوظ أنه لا يوجد أي نوع من البرامج الواسعة النطاق للخصخصة أو الرملة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٤٢ - وفي سبيل التخفيف من هذه العوائق، اضطلعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بسلسلة من الدراسات، كما نظمت اجتماعا مخصصا للخبراء أوصى بتدابير ترمي إلى التشجيع على الخصخصة في القطاعات الاستراتيجية للاقتصادات الأفريقية، من قبيل الاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل، والسياحة. وقد أقر هذا الاجتماع أيضا بأن الملكية والعمالة والشفافية تمثل أهم القضايا في عملية الخصخصة. كما تم حصر عناصر أخرى تؤثر بشكل حاسم في نجاح البرامج، من قبيل وضع الاستراتيجيات والسياسات اللازمة من أجل تحسين عملية تنفيذ الخصخصة في أفريقيا، وتوافر القدرة التنظيمية المستقلة والفعالة، والإنفاذ القضائي المناسب للحقوق المترتبة على العقود، وحشد المستثمرين الجيدين.

الحكم الرشيد والشراسة الصناعية

٤٣ - وقد أضحى من المعترف به الآن على نطاق واسع أن إرساء الحكم الرشيد ليس لونا من الترف، وإنما ضرورة حيوية للتنمية المستدامة. فالتوسع المفرط للدولة مقارنة بقدراتها جعلها عاجزة عن تقديم الخدمات التي خليق بها أن توفرها لمواطنيها. وقد تعذر بصفة عامة على الحكومات، في الماضي، أن توفر الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية اللازمة لفتح الأبواب أمام الأنشطة الاقتصادية الخاصة. كما خلقت نظمها السياسية والإدارية والتنفيذية المغلقة من المشاركة الشعبية، الأمر الذي أدى إلى حرمان المجتمع المدني من فرصة المشاركة في تشكيل الأحداث والنتائج التي تمس حياة الأشخاص العاديين.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على القروض من خلال استخدام النظم المالية الرسمية وغير الرسمية استخداما فعالا. واستعرضت الدراسة الممارسات الحالية وقدمت توصيات ملائمة للحكومات والمؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية والمتعاملين في القطاع غير الرسمي.

٤٠ - وإضافة إلى ذلك، أولت الأمانة اهتماما خاصا لتطوير أسواق رأس المال في أفريقيا. وتناولت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنتدى أسواق رأس المال في أفريقيا المسائل المتعلقة بهذا الموضوع. وتم إيفاد بعثات لتقييم احتياجات أسواق رأس المال في ١٥ بلدا أفريقيا تم اختيارها هي (أوغندا وبوتسوانا وتونس والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزامبيا وغانا والكاميرون وكوت ديفوار وكينيا ومصر والمغرب وملاوي ونيجيريا) بغية تحديد مراحل تطور أسواق رأس المال في كل بلد ونوع احتياجات الدعم التقني والتدابير الرامية إلى تيسير الاستفادة من استراتيجيات وخدمات الدعم الحالية. وقدمت حلقة عمل رفيعة المستوى بشأن السياسة العامة مقترحات محددة تتعلق بالبيئة التنظيمية وسوق تبادل الأسهم وخدمات الوساطة المالية ومؤسسات الاستثمار والوعي العام والبنى التكنولوجية والتكامل الإقليمي. وأنشئت بفضل هذه الجهود التحضيرية شبكة من المتعاملين في أسواق رأس المال داخل أفريقيا وخارجها ترمي إلى إقامة شراكات وتعاون فعالين.

الخصخصة

٤١ - وقد شكلت الخصخصة بالنسبة لمعظم البلدان الأفريقية تغييرا هاما في السياسة جري الاضطلاع به في وقت كان يشهد إصلاحات سياسية واقتصادية أخرى أساسية. والكثير من برامج الخصخصة كان يعيبها سوء التصميم وضعف الإعداد وعدم كفاية الموارد. وبالإضافة إلى ذلك،

والمتوسطة الحجم، حتى تشارك مشاركة فعالة في عملية التنمية في أفريقيا. كما تم تنظيم اجتماعات للتشديد على أن تكوين الشراكات بين القطاعين الخاص والعام من ناحية وبين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني من ناحية أخرى وسيلة فعالة في كفالة انعكاس آراء القطاع الخاص وآراء السكان في سياسات الحكومة، وإتاحة الفرصة للتعاون عندما يكون من المناسب الاضطلاع بأنشطة مشتركة. ومن المحبذ أن يجري إضفاء الطابع المؤسسي على حوار الحكومة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني عن طريق إيجاد آليات للتشاور بين القطاعين العام والخاص من جهة وبين القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني من جهة أخرى.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٤٧ - ومن التحديات الرئيسية في مجال التنمية الصناعية مسألة إيجاد آليات تمكن البلدان الأفريقية من الاستفادة من تجربة غيرها من المناطق النامية، إلى جانب اجتذاب الاستثمار من هذه المناطق. وتحقيقاً لهذه الغاية، تم تنظيم مؤتمر قمة آسيوي - أفريقي في كوالا لامبور، يومي ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، بالتشاور الوثيق مع وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف التابعة للبنك الدولي، والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتم في هذا اللقاء بحث المسائل المتصلة بأمور من بينها توافر التمويل اللازم لدعم الصلات التجارية فيما بين أفريقيا وآسيا؛ والاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة من أجل الإعلان عن الفرص التجارية على نحو أسرع؛ وإنشاء غرفة آسيوية - أفريقية للتجارة والصناعة. وقد اتفق قادة الرابطة التجارية وممثلو الحكومات على خطة مناسبة تتعلق بالسياسات العامة المؤاتية لإيجاد تعاونيات أفريقية - آسيوية.

٤٤ - وإدراكاً لهذه الحالة، اتخذت البلدان الأفريقية خطوات مختلفة من أجل تحسين القدرات الإدارية لخدماتها المدنية. ويجري في هذا الصدد منذ الثمانينات الاضطلاع بإصلاحات في الخدمة المدنية في معظم البلدان الأفريقية تحت إشراف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حتى يمكن أن يُطلب من الحكومات التوقف عن مباشرة الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية المباشرة وخصخصة المؤسسات المملوكة للدولة. وفي مقابل ذلك، يُطلب الآن من القطاع الخاص زيادة الدور الذي يضطلع به.

٤٥ - وفي أثناء الفترة قيد الاستعراض، أجرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دراسة تم في إطارها استعراض الإصلاحات المتعلقة بالخدمة المدنية في أفريقيا، وبحث العقبات الرئيسية التي تحول دون إدارة برامج الإصلاح بفعالية وكفاءة، واقتراح تدابير لبناء قدرات الخدمة المدنية. وتشتمل هذه التدابير على آليات لمكافحة الفساد، ونشر الشفافية، وتكوين الشراكات.

٤٦ - وقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إدراكاً منها للدور الأساسي الذي تؤديه الدولة فيما يتعلق بإرساء الحكم الرشيد والتخفيف من وطأة الفقر، بوضع عدد من مؤشرات الحكم الرشيد لإدراجها في تقرير عن حالة الحكم في أفريقيا. والهدف من هذا التقرير هو مساعدة البلدان الأفريقية في رصد التقدم المحرز والدعوة إلى إيجاد دولة قادرة وفعالة، يجري فيها تمكين جهاز الخدمة العامة والهيئة التشريعية والهيئة القضائية والهيئات النظامية من أن توفر للقطاع الخاص والمجتمع المدني بيئة يمكنهما فيها الاضطلاع بدوريهما على نحو متآزر. وفي سبيل تعزيز الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، أعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منشورات تقنية عن سبل ووسائل تحسين البيئة التشريعية وبيئة السياسات العامة من أجل هئية المجال أمام منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ولا سيما المؤسسات الصغيرة

المناسبة من المهارات اللازمة لها (وكذلك إمكانية تحسين الإنتاجية بصورة سريعة).

٥٠ - وفي أثناء الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠، أكدت الحكومات أن مزاياها النسبية تكمن في تنوع اقتصاداتها من خلال تحويل منتجاتها الزراعية، وبصفة أساسية المنسوجات والملابس والجلود والمنتجات الجلدية والأغذية. ويمثل هذا جوهر الاستراتيجية التي تتبعها اليونيدو في كل بلد، والتي تؤكد على ضرورة تحسين معايير النوعية، وتحديد قنوات للأسواق الجديدة، وتوسيع نطاق المنتجات.

٥١ - وفي عام ٢٠٠٠، كان هناك ما مجموعه ١٣ برنامجا جاريا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وبوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا والسنغال وغانا وغينيا وكوت ديفوار ومالي وموزامبيق ونيجيريا، و ٥ برامج جاريا في شمال أفريقيا في تونس والجزائر والسودان ومصر والمغرب. والهدف المشترك لهذه البرامج هو تحسين قدرة بعض الصناعات المختارة على المنافسة، والوقوف، حيثما أمكن، على الفرص المتاحة للوصول إلى أسواق جديدة مما يفسح المجال أمام الوصول إلى الاقتصاد العالمي. وقد تمت الموافقة في عام ٢٠٠٠ على أربعة برامج جديدة لإريتريا ومالي ومدغشقر ونيجيريا، على التوالي.

البعد الإقليمي

٥٢ - تظطلع اليونيدو، من خلال خدماتها المتكاملة لصناعة الجلود الأفريقية التي صرفت سنوات في تطويرها والتي توجهها لإثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي والسودان وكينيا وملاوي وناميبيا، بمعالجة المشاكل البيئية الهامة عن طريق مساعدة الشركات على تركيب وحدات لمعالجة الملوثات أو على تحسين ما لديها من

باء - الأنشطة البرنامجية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

١ - أنشطة المساعدة التقنية

٤٨ - بدأت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية منذ عام ١٩٩٨ تأخذ بمفهوم البرامج المتكاملة بوصفه وسيلة لتعزيز استجابة المنظمة للاحتياجات الإنمائية الصناعية ولتركيز المساعدة التي تقدمها على الصعيد القطري. وقد أخذت مزايا هذا النهج في الظهور، إذ أنه:

(أ) يشجع كل من اليونيدو وأصحاب المصالح على اتباع نهج متعدد التخصصات؛

(ب) يحقق فعالية التكلفة، رغم بدايته البطيئة التي أعاقها وجود عجز في التمويل، ولا سيما فيما يتعلق بالاستعانة بالخبرة التقنية المتوافرة لدى اليونيدو؛

(ج) يحول البرنامج المتكامل إلى إطار مرجعي لتنفيذ استراتيجيات التنمية الصناعية؛

(د) يسهل من تعزيز المشاورات بين القطاعين العام والخاص، بالنظر إلى تعذر تشجيع المنافسة بين الشركات دون وجود دعم من القطاع العام يؤدي إلى هبة بيئة تمكينية.

٤٩ - وبالإضافة إلى ذلك، فقد ثبت في أثناء السنوات الأخيرة التي شهدت معوقات تتعلق بالميزانية أن نهج البرنامج المتكامل هو بمثابة آلية فعالة للتكلفة للاستفادة إلى أقصى حد من الموارد المالية الشحيحة. وقد أكدت هذه العملية أن القطاعات ذات الأولوية في مجال التنمية الصناعية هي الصناعات التي تستند إلى الزراعة، أي الجلود والمنتجات الجلدية والمنسوجات والملابس والمنتجات الغذائية. فهذه القطاعات الفرعية تتسم بوفرة المواد الخام وتوافر المستويات

كما ساعدت في تنظيم أنشطة تشجيع الاستثمار بغرض نقل التكنولوجيا.

٥٧ - ووافق الاتحاد الأوروبي على توفير التمويل اللازم لتنفيذ اقتراح يدعو إلى وضع برنامج إقليمي في ميدان إدارة النوعية وعلم القياس وإصدار التراخيص فيما بين ٨ من أعضاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

الصناعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي

٥٨ - تتمثل الاستراتيجية المتبعة في هذا المجال في التركيز على تحسين التكنولوجيات عن طريق الأخذ بالنظم الإدارية الأساسية الحديثة، وبخاصة من أجل خفض النفقات إلى أدنى حد وتحسين الظروف الصحية العامة في المصانع. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم تدريب الموظفين التقنيين المناسبين من أجل كفاءة الاستدامة. وقد اقترن هذا النهج بنظم لضبط الجودة نجحت في حالة المصائد الخاصة بغينيا في تسهيل الحفاظ على معايير تصدير الأسماك التي يتبعها الاتحاد الأوروبي. وقد استتبع هذا تحسين القدرات التقنية لهياكل التوحيد والترخيص من خلال التدريب على المعايير الدولية والتعريف بها. وتم أيضا، (مثل بوركينافاسو ومالي)، الاستعانة بأساليب التجفيف الهجينة من أجل حفظ الفاكهة والخضر بغية تقليص الخسائر التي تقع بعد الحصاد في بعض البلدان. وتستخدم جميع البرامج المتكاملة شكلا أو آخر من أشكال هذا النهج مع تعديله، حسب الاقتضاء، بحيث يتناسب مع احتياجات كل بلد وظروفه.

تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

٥٩ - تنظم أنشطة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مجال تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل المستويات الاقتصادية الرئيسية الثلاث: وضع السياسات وتنفيذها، وبناء القدرات المؤسسية، وتحسين المهارات

وحدات. وقد تم تدريب الموظفين في مركز تطوير الجلود في نيروبي على تشغيل هذه الوحدات.

٥٣ - وفي سياق سياسة الأخذ باللامركزية وتوسيع التمثيل الميداني، افتتحت اليونيدو مركز التنمية الصناعية الإقليمي في لاغوس، نيجيريا. وسوف يقوم المركز بتوفير الدعم التقني للبلدان في غرب ووسط أفريقيا، بالإضافة إلى الدور الحاسم الذي يؤديه في تنفيذ إطار اليونيدو للخدمات القطرية الخاص بنيجيريا. وسيقدم المركز الدعم التقني للبلدان في غرب ووسط أفريقيا. وسيعمل المركز كمرفق لتوفير الدعم التقني اللازم لصياغة البرامج، ومركز مرجعي يقدم الخدمات الاستشارية القصيرة الأجل للقطاعين العام والخاص، ومركز خيرة إقليمي يعنى بمسائل التنمية الصناعية، بما في ذلك التنمية المستدامة ومشاركة اليونيدو النشطة في بروتوكول مونتريال ومشاريع مرفق البيئة العالمية.

٥٤ - ونزولا على طلب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بوضع برنامج للتبادل الأقليمي مع المنظمات الإقليمية الأخرى، يجري في الوقت الراهن بذل جهود تعاونية بين السوق المشتركة لبلدان المحروط الجنوبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٥٥ - وقد بدأ تنفيذ عدد من المشاريع الأقليمية المتعلقة بالتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية وهي مشاريع "تعزيز وتحويل الاستثمار والتكنولوجيا من أجل تصنيع المواد اللازمة للإسكان المنخفض التكلفة في أفريقيا"؛ و"المركز الدولي للنهوض بتكنولوجيا التصنيع" و"تطوير القدرة الوطنية على تنفيذ المشاريع التي تجري في إطار آلية التنمية الصناعية النظيفة في أفريقيا: مساعدة تمهيدية".

٥٦ - وشاركت اليونيدو في مؤتمر القمة الاستثنائية التي عقدها السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي،

التنمية البيئية والصناعية

٦٣ - تقوم أنشطة اليونيدو في مجال حماية البيئة على أن الصناعة هي الملوثة الرئيسي المؤكد وأن هناك حاجة إلى نهج مستهدف متعدد التخصصات لكفالة تخفيف الأثر المطلوب. وعلى الرغم من أن الصناعات الأفريقية لا تولد تلوثا مناخيا ملموسا بالمقارنة بنظائرها في الشمال، فإن هناك حاجة إلى بذل جهود للأخذ بـ "أفضل الممارسات" البيئية في هذه المراحل المبكرة من التصنيع.

٦٤ - ولذلك فقد ركزت البرامج المتكاملة في أفريقيا على المجالات الرئيسية التي تكون فيها الآثار البيئية أكثر وضوحا، ألا وهي التخلص من النفايات الحضرية والإنتاج الأنظف. وجرى تحقيق تقدم ملموس في إيجاد الوعي، على مستوى السياسات، بالحاجة إلى وضع تشريعات بيئية تناسب مستوى البلد في التصنيع وحجم وهيكل الوحدات القائمة للتجهيز الصناعي.

٦٥ - السياسة البيئية: سياسات التنمية الصناعية المستدامة - تم بنجاح في عام ١٩٩٩ إنجاز البرنامج الأول بشأن مكافحة تلوث المياه والحفاظ على التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي البحري الكبير في خليج غينيا، الذي تقوم اليونيدو بتنفيذه ويضطلع مرفق البيئة العالمية بتمويله. ويجري إعداد مشروع للمتابعة، يغطي ١٥ بلدا مطلة على خليج غينيا، ومن المقرر تنفيذه في عام ٢٠٠٢، فور إتمام عملية موافقة مرفق البيئة العالمية.

٦٦ - اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو: آلية التنمية النظيفة - في عام ٢٠٠٠، استكملت اليونيدو المرحلة الأولى للبرنامج الإقليمي للصناعة الأفريقية. وتولت تمويل مشاركة البلدان الأفريقية في اجتماع ليون في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وكنتيجة للعرض المقدم منها، طلب رئيس المجموعة الأفريقية توسيع نطاق البرنامج لكي

التنظيمية على مستوى المشروع. وعند معالجة التوازن بين الجنسين، اشتملت الأنشطة في إثيوبيا، وأوغندا، وبوركينا فاسو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والسنغال، وغانا، وغينيا، وكوت ديفوار على تقديم المساعدة إلى صاحبات المشاريع المشاركات في تجهيز الأغذية، وبذلك يجري النهوض بالمهارات التقنية والتجارية على السواء. وجرى الاضطلاع بأنشطة مماثلة فيما يتعلق بقطاع المنسوجات والملابس في جمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا، وقدم الدعم لتحسين نوعية المنسوجات التقليدية إلى الحرفيين في بوركينا فاسو، والسنغال، وغينيا، في إطار البرامج المتكاملة المعتمدة.

٦٠ - وعلى مستوى المشروع، يتمثل الهدف في كفالة توفير الخدمات الاستشارية التجارية الكافية وفقا لاحتياجات أصحاب المشاريع. وعلاوة على ذلك، يجري تشجيع صاحبات المشاريع على المشاركة في برامج متكاملة، تركز على تحسين مشاريعهن الصغيرة عن طريق تطوير المنتجات الجديدة، وتحسين نوعية المنتجات ومداهما، وتقديم المشورة.

٦١ - وبغية تحقيق هذا، جرى إيلاء اهتمام خاص إلى نوعية الخدمات المقدمة من مؤسسات الدعم (سواء العامة أو الخاصة) وعند اللزوم، يجري توفير الأدوات والأساليب المطلوبة عن طريق برامج التدريب. وفي بعض الحالات، تكون هناك حاجة إلى مؤسسات جديدة. وبالرغم من أن الوقت لا يزال مبكرا جدا للتعليق على الأثر، فقد حدثت تحسينات ملحوظة في نوعية وتنوع المنسوجات التقليدية، والأنشطة النسائية في مجال تجهيز الأغذية، وصادرات الأسماك إلى الاتحاد الأوروبي، فضلا عن الوعي بالنوعية بصفة عامة.

٦٢ - وعلى غرار ما يجري في الصناعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي، تستخدم جميع البرامج المتكاملة صيغة لهذا النهج، يجري تكييفها مع احتياجات وظروف كل بلد حسب الاقتضاء.

الألفية الجديدة“، للأخذ بنهج جديد طويل الأجل للتركيز الصناعي للقارة على مدى العقد المقبل. وستتناول الثانية، المعنونة ”إعادة توجيه مؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة“، ضمن مسائل أخرى، الصلة بين المؤتمر والتحالف من أجل تصنيع أفريقيا باعتبارها الجهازين الرئيسيين المعنيين بالتصنيع على نطاق القارة الأفريقية.

تعبئة الأموال من أجل البرامج الوطنية المتكاملة

٦٩ - شرعت اليونيدو، بقيادة البلدان المستفيدة، في الاضطلاع بأنشطة واسعة النطاق لتعبئة الأموال، مثل:

(أ) تعبئة الأموال على الصعيد القطري عن طريق تنظيم اجتماعات للمائدة المستديرة لمثلي المانحين المحليين والقطاع الخاص. وجرى تنظيم هذه الاجتماعات في إثيوبيا، وبوركينا فاسو، وتونس، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والسنغال، وغانا، وموزامبيق، في حين أنه من المقرر عقد اجتماعات أخرى تتعلق بأوغندا، ورواندا، وغينيا وكوت ديفوار، ومصر، والمغرب؛

(ب) الحوار الدائم مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في مرحلة الصياغة للقيام بصورة مشتركة بوضع ترتيبات ملائمة للتمويل المشترك في إطار آلية التنسيق القائمة، ولا سيما إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٧٠ - ونظرا إلى الأولوية الممنوحة للبرامج المتكاملة، فإنه يتعين تكملة الإجراءات السابقة بمبادرات جديدة مثل:

(أ) زيارات رئيس مكتب الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة للبلدان المانحة الرئيسية من أجل حشد الدعم للتنمية الصناعية لأفريقيا، وتعزيز التعاون الثنائي، وتعبئة التمويل من أجل البرامج القطرية؛

يضم المزيد من البلدان الأفريقية^(١). ويجري حاليا إعداد المرحلة الثانية من البرنامج، وستغطي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن المتوقع أن يحدد كل بلد أفريقي مشارك قطاعين ذوي أولوية لوضع مشاريع استثمارية تقدم إلى الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف الذي سيعقد في المغرب في عام ٢٠٠١.

٦٧ - مكافحة التلوث وإدارة النفايات: إعادة التدوير من أجل خلق فرص العمل - استنادا إلى الافتراض بأن بناء الوعي يعتبر أمرا أساسيا لإيجاد حلول بيئية، فإن اليونيدو تستهدف بناء قدرات لتعزيز إنشاء خدمات مكافحة التلوث. ولذلك تُبذل جهود في بلدان أفريقية عديدة لدعم تحسين المنظمات غير الحكومية لخدماتها من أجل إعادة تدوير الورق والبلاستيك، ومن أجل التخلص من النفايات في المناطق الحضرية بصفة عامة. وتشتمل الأمثلة على قرية ماتوتو في كوناكري، وبلدية ماتولا ومجمع ماشافا الصناعي في مابوتو، وتناناريف، ونيروبي، والدار البيضاء. وجرى تخصيص مشاريع إضافية لإثيوبيا وغانا ونيجيريا.

٢ - التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل التحالف من أجل تصنيع أفريقيا أجهزة تنسيق التحالف

٦٨ - كانت العلاقة الوثيقة بين التحالف من أجل تصنيع أفريقيا ومؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة موضوع المزيد من المناقشات منذ الاجتماع الأخير للمؤتمر، المعقود في داكار بالسنغال في عام ١٩٩٩. ويبرر هذا الانشغال إعادة التشكيل الوشيك الحدوث للمؤتمر المقترن بالانتهاء الوشيك للعقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا. ولتحقيق هذه الغاية، وافق مكتب الاجتماع الرابع عشر للمؤتمر على اختصاصات دراستين تتعلقان بترشيح هذه الهيكل. وستشهد دراسة، بعنوان ”الاستراتيجيات والآليات الجديدة لتصنيع أفريقيا في

التي تتقدم بها تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى نشوء ضغوط لا نظير لها على صانعي السياسات الأفارقة، مما أدى إلى تغيير في ساحة المنافسة بطرق غير مسبوقه.

٧٤ - وفي ضوء حالة تخلف الصناعة في أفريقيا، المقترنة بعبء الديون الثقيل الذي يواجهه أغلبية البلدان الأفريقية، لا تزال هناك حاجة لاستمرار الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لتصنيع أفريقيا، وإن يكن بطريقة مركزة ومرنة. وهناك حاجة عاجلة لاستعراض كامل العملية التي جرى بواسطتها إعداد العقد الأول وتنفيذه وتقييمه، وتحديد عملية يمكن تكييفها بسهولة مع التغيرات الرئيسية في السياسات، مثل تلك التي حدثت على مدى العقد الماضي.

٧٥ - وتمثل الخطوة الأولى في تصنيع أفريقيا في تعزيز قطاعها الخاص. ومن المعترف به على الصعيد الدولي أن هذا يشكل أحد المقومات الحيوية لكفالة النمو الاقتصادي السريع. ويكمن عنصر هام في تعبئة القطاع الخاص للتنمية الاقتصادية الوطنية في إيجاد رابطة ملائمة وبنّاءة بين الدولة، والصناعة وقطاع الأعمال، ومنظمات المجتمع المدني والأفراد، بما في ذلك الدولة والسوق. ويبيّن التجربة أن النجاح في النمو الاقتصادي في البلدان المصنعة حديثاً قد تحقق عن طريق شبكة للمعلومات والمبادلات بين خدمة مدنية جيدة التعليم، وقادة الصناعة والأعمال، ومنظمات البحوث أو المراكز العلمية وقواعد البيانات، التي أدت إلى تدخلات صحيحة، وتحديد أهداف الصناعة، وما إلى ذلك.

٧٦ - وثمة نقطة بداية هامة أخرى في تعزيز الدور الموسّع للقطاع الخاص في التنمية الصناعية تتمثل في قيام الدولة بالاستثمار الكثيف في التعليم وتنمية الموارد البشرية الأخرى، لا سيما مجالات مستهدفة للعلم والتكنولوجيا. ويعتبر الاستثمار في التعليم أحد الأصول الإنتاجية وشرطا مسبقا لاغتنام الفرص الاقتصادية.

(ب) توسيع نطاق دور الدعوة الذي تضطلع به اللجنة التوجيهية وفريق رعاة التنمية لرؤساء دول وحكومات التحالف من أجل تصنيع أفريقيا من أجل التنمية والاستثمار الصناعيين في أفريقيا في المنتديات الاقتصادية المتعددة الأطراف والعالمية.

٧١ - وقد وقعت في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ مذكرة تفاهم، توضح ترتيبات العمل، بين مصرف التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الأفريقي واليونيدو. وتتطلع إلى تنمية وتنفيذ المساعدة التقنية، وتبادل المعلومات والموظفين، وشراء السلع والخدمات.

٧٢ - وواصلت اليونيدو اتصالاتها مع منظمة التجارة العالمية بشأن الأساليب المحتملة لمشاركة اليونيدو في إطار عمل منظمة التجارة العالمية المتكامل لأقل البلدان نمواً. وشارك الموظف التنفيذي في مكتب المدير العام في الدورة التاسعة والعشرين للجنة التجارة والتنمية التابعة لمنظمة التجارة العالمية. فماذا كانت النتيجة؟

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٧٣ - سينتهي برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وقد قصرت نتائجه بشدة، لأسباب عديدة، عن تحقيق التوقعات. وقد أثرت الظواهر الدولية الرئيسية التالية خلال التسعينات على الوجهة التي اتخذها العقد الثاني في نهاية المطاف: توافق واشنطن للآراء، الذي حوّل تركيز التعاون الإنمائي إلى النهج ذات الوجهة السوقية؛ وظهور شبكة الإنترنت، التي أحدثت ثورة في الاتصالات في جميع أنحاء العالم وأدت إلى مولد الظاهرة الثالثة، الاقتصاد الجديد. ويمكن إضافة عامل رابع، ألا وهو فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأدت هذه الظواهر إلى تغيرات هيكلية غير متوقعة في السياسة سواء داخل أو خارج أفريقيا، بينما أدت السرعة

٧٧ - وبغية حفز أصحاب المشاريع الصناعية وخفض تكاليف بدء المشاريع، يتعين على الحكومات أو الإدارات العامة المختصة توفير الحد الأدنى من البنية الأساسية الاقتصادية. ويشمل هذا، فيما يشمل، المجمعات الصناعية، والمرافق العامة، ومراكز دراسة الجدوى، والمساعدة التسويقية، وتوفير المواد الأولية بأسعار الجملة. وفضلا عن ذلك، ينبغي تطوير الطرق ووسائل النقل والاتصال الأخرى والحفاظ عليها في حالة جيدة بغية تيسير حركية عوامل الإنتاج، والسلع، والخدمات على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية.

٧٨ - وبغية تحسين إمكانية حصول أصحاب المشاريع الأفارقة والمشاريع الأفريقية الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل، ينبغي للحكومات الأفريقية تعزيز واستخدام الموارد الاستثمارية المتاحة داخليا، لا سيما المدخرات المحلية. وينبغي استغلال المصادر الجديدة للتمويل بفعالية (مثل صناديق المعاشات التقاعدية، وجمعيات البناء، التي يمكن الوصول إليها بسهولة). وينبغي إقامة آليات لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي، وتطوير وتشجيع الأسواق الرأسمالية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي.

٧٩ - وينبغي لأي نهج معقول للتنمية الاقتصادية والتصنيع في أفريقيا أن يضع في الاعتبار البعد الحيوي للحاجة إلى تعاون دون إقليمي وإقليمي في جميع قطاعات التنمية. ولذا يجدر بالحكومات الأفريقية أن تسعى إلى إقامة هياكل وآليات دون إقليمية وإقليمية جديدة و/أو تعزيز القائم منها لإرساء أسس التعاون والتكامل الاقتصادي والصناعي.

الحواشي

(١) تشتمل البلدان المشاركة على زامبيا، وزمبابوي، والسنغال، وغانا، وكينيا، ونيجيريا.